

تناقش مذكرة تفاهم لتعزيز برنامج "سيادة القانون"

رام الله: غنام تطلع وفداً شبابياً ألمانياً على الانتهاكات الإسرائيلية

رام الله - "وفا": أطلعت محافظة رام الله والبيرة د. ليلي غنام، أمس، وفداً شبابياً من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني على الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية. جاء ذلك خلال لقائها في مقر المحافظة، الوفد الذي يزور الأرض الفلسطينية بهدف تعميق العلاقات والتعرف على معاناة الشعب الفلسطيني وملاستها على أرض الواقع. وقدمت غنام للوفد شرحاً عن معاناة شعبنا، وما يتعرض له من جرائم من قبل الاحتلال، مؤكدة أن أعضاء الوفد وبملاستهم لما يعانيه شعبنا على أرض الواقع من خلال المستوطنات، والجدار العنصري، واستهداف الإنسان والتاريخ والهوية، سيحملون رسالتنا إلى دول العالم ليشاركوا سفراء أصدقاء للقضية الفلسطينية، في ظل التعتيم والتغيب المتعمد من قبل بعض وسائل الإعلام.

وأكدت أن الشعب الفلسطيني تواق للسلام والحرية، ولكن الاحتلال لا يؤمن إلا بسياسة العنف، منتهكاً كافة الأعراف والقوانين الدولية.

وأوضحت أن الثورات التي يقودها الشباب في محيطنا العربي تختلف في أهدافها عن ثورة الشعب الفلسطيني، الذي يطالب بإنهاء الانقسام وحماية المشروع الوطني.

ودعت غنام الوفد لملاحظة إحدى المستوطنات التي تقض مضاجع الأهالي وتسلبهم حقوقهم بأراضيهم وتعدمهم الشعور بالأمان، وهي مستوطنة "بسجوت" التي أقامتها سلطات الاحتلال على أراضي مدينة البيرة على جبل الطويل، حيث صادرت نحو ٢١٠ دونمات من الأراضي، وسط كثافة سكانية فلسطينية، مؤكدة أن الاحتلال يقدم إغراءات كبيرة للمستوطنين سعياً للاستمرار في مصادرة الأراضي وطمس الوجود الفلسطيني، ومشيرة إلى جرائم المستوطنين اليومية بحق المواطنين الفلسطينيين الأمنيين.

من جانبه، أعرب الناطق باسم الوفد ريتشارد كانوسكي، عن سعادته بوجوده والوفد المرافق في فلسطين، حيث التاريخ والعراقة، مؤكداً أن معظم أعضاء الوفد يزورون الأرض الفلسطينية لأول مرة، وهي فرصة ثمينة ليتعرفوا على الشعب الفلسطيني عن قرب، والاطلاع على الإجراءات غير المبررة التي يتعرض لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

من جهة أخرى، ناقشت غنام، أمس، مذكرة تفاهم حول برنامج تعزيز 'سيادة القانون' مع ممثلي كل من مركز جنيف لحقوق الإنسان، ومركز إعلام حقوق الإنسان "شمس"، وذلك في مقر المحافظة في رام الله.

وأشارت غنام خلال اللقاء إلى أن المذكرة هي ما يحدد الآلية للتشاور بين المجتمع المدني والأجهزة الأمنية، مؤكدة أن الخطوة اللاحقة في هذا الإطار هي الخطوة العملية، والتي تشمل البحث والتشاور مع المستشارين القانونيين في المحافظة إضافة للأجهزة الأمنية، بهدف تنقيح الوثيقة وإغنائها بملاحظات وأفكار جديدة، ترقى لتطوير الواقع الفلسطيني، ودعت إلى ضرورة استمرار اللقاءات الدورية بين جميع الأطراف لمناقشة الملاحظات المترتبة، ووضع نموذج استراتيجي للشراكة، ومن ثم البدء بالعمل.